

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 92

الإثنين، 24 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05

البند 12 من جدول الأعمال

تحسين السلامة على الطرق في العالم

مذكرة من الأمين العام (A/78/345)

مشروع القرار (A/78/L.78)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب

لعرض مشروع القرار A/78/L.78.

السيدة بوشخي (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): يسرني أن

أعرض مشروع القرار A/78/L.78، المعنون "تحسين السلامة على

الطرق في العالم". إن مشروع القرار هو أول استعراض للتقدم المحرز

منذ الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق لعام 2022

واعتماد الإعلان السياسي المنبثق عنه، وكذلك خطة السلامة على

الطرق التي ما فتئت الجمعية العامة تنتظر فيها منذ عام 2003.

والهدف الرئيسي من النص الجديد، المقدم في إطار البند 12 من

جدول الأعمال، هو تعزيز التزامنا الجماعي وتسريع وتكثيف الجهود

الرامية إلى تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، وذلك بجعل السلامة على الطرق أولوية سياسية لجميع الدول الأعضاء وضمان إدراجها في خطة التنمية المستدامة الأعم.

ونحن إذ نقرب من منتصف فترة عقد العمل، وبالرغم من تحقيق بعض التقدم، لا يزال أماننا الكثير مما يجب تنفيذه لتسريع العمل. تؤدي حوادث الطرق بحياة ما يقرب من 1.2 مليون شخص سنوياً، ويعاني ما بين 20 مليون و 50 مليون آخرين من إصابات لا تؤدي إلى الوفاة ينتج عنها إعاقات للكثير منهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن حوادث الطرق هي السبب الرئيسي للوفاة بين الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 29 عاماً، والسبب الرئيسي الثاني للوفاة لجميع الفئات العمرية.

يعكس مشروع القرار بعض التقدم الذي تم إحرازه، بما في ذلك انخفاض عدد الوفيات المرتبطة بالطرق. ويؤكد من جديد أهمية مواصلة العمل نحو تحقيق الغايتين 3.6 و 11.2 المتعلقة بالسلامة على الطرق من أهداف التنمية المستدامة 3 و 11، وهما أمران حيويان لتحقيق تلك الأهداف. كما ندعو إلى تكثيف هذه المساعي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



حول الغاية النبيلة المنشودة من مشروع القرار. ويسعى النص الحالي، الذي أشرف بعرضه، إلى تشجيع الدول الأعضاء على إنشاء آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات في وزارات الصحة والنقل والبنية التحتية والداخلية والبيئة، بهدف معالجة المسائل الشاملة التي تؤثر على كل قطاع ذي صلة بالسلامة على الطرق.

ويرحب مشروع القرار أيضاً بعرض المغرب استضافة المؤتمر الوزاري العالمي الرابع بشأن السلامة على الطرق، والذي سيعقد في الفترة من 18 إلى 20 شباط/فبراير 2025 في مراكش. سيتيح هذا المؤتمر المهم وضع تدابير مهمة في مجال السلامة على الطرقات وتحديد التحديات الجديدة التي قد تنشأ في السنوات المقبلة. كما يسعى مشروع القرار إلى تعزيز التعاون والروابط عبر مجموعة أوسع من الأطراف المعنية، وخاصة القطاع الخاص والمؤسسات المالية. والمؤتمر سيكون الأول من نوعه على القارة الأفريقية، وسيؤلى اهتماماً خاصاً بأفريقيا كمناطق تشهد ارتفاعاً مستمراً في عدد الوفيات المتعلقة بالطرق وحيث تشهد أنظمة النقل تطوراً سريعاً جداً.

للأسف، هناك عدد قليل جداً من البلدان الأفريقية التي لديها معايير تقنية متوافقة مع معايير الأمم المتحدة للبنية التحتية للسلامة على الطرق. في الفترة 2010-2021، ارتفع عدد الوفيات المتصلة بالطرق في أفريقيا بنسبة 17 في المائة، ومثل مستخدمو الطرق المعرضون للخطر 50 في المائة من جميع الوفيات، بينما انخفض المعدل في معظم المناطق الأخرى. كما يعرب النص عن الاستياء لأن السلامة على الطرق لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل سواء من الأموال العامة أو الخاصة. على الرغم من أن غالبية الدول الأعضاء لديها استراتيجية وطنية للسلامة على الطرق، إلا أن معظم تلك الاستراتيجيات لم يتم تمويلها أو تنفيذها. ويسلط مشروع القرار الضوء على الطابع المتطور لوسائل النقل ويلاحظ مع القلق التحديات الناجمة عن هذه التغيرات، بما في ذلك تزايد عدد الوفيات بين راكبي الدراجات الآلية ذات عجلتين وثلاث عجلات والدراجات الكهربائية ووسائل النقل الصغيرة.

لتحقيق أهداف أخرى، منها القضاء على الفقر، وإرساء المساواة بين الجنسين، والتصدي للتغيرات المناخية، وتوفير العمل اللائق، ودفع عجلة الابتكار والتطوير في قطاع النقل.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة للتأكيد على أنه في ضوء زيادة حوادث الطرق عموماً، فإن المملكة المغربية، بناء على تعليمات من جلالة الملك محمد السادس، كانت سباقة في تنفيذ عدد من الإجراءات الرائدة لتعزيز السلامة على الطرق. فقد وضعت استراتيجيتنا الوطنية الأولى للسلامة على الطرق بين عامي 2004 و 2013، بهدف تحقيق خفض مستدام في اتجاه تزايد الوفيات والإصابات الخطيرة السنوية الناجمة عن حوادث الطرق. كما أطلقت استراتيجية ثانية للسلامة على الطرق للفترة من 2017 إلى 2026، بهدف خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2026. وفضلاً عن ذلك، أنشأنا في عام 2018 الوكالة الوطنية للسلامة على الطرق لإدارة وتنظيم المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق. كما أنشأ المغرب كيانات حكومية لإدارة السلامة على الطرق على كل المستويات، منها لجنة وزارية مشتركة للسلامة على الطرق يرأسها رئيس الحكومة، ولجنة دائمة للسلامة على الطرق يرأسها وزير النقل واللوجستيات، ولجنة لرصد عمليات التفتيش على جوانب الطرق وتقييمها، ولجنة إقليمية للسلامة على الطرق يرأسها محافظي المنطقة. وعلاوة على ذلك، فقد تغلبت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في المغرب، باعتبارها جهة فاعلة رئيسية في مجال السلامة على الطرق، بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية، على التحديات الرئيسية المتعلقة بتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة، من خلال جهودها الرامية إلى خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور بحلول عام 2030.

يستند مشروع القرار A/78/L.78 إلى هذه الرؤية العالمية لتعزيز التزام الدول الأعضاء بكفالة سبل نقل مستدامة وآمنة، وهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومشروع القرار نتج عن ثلاث جولات من المفاوضات وعدد من المناقشات الثنائية. لقد تبنى الميسر المغربي نهجاً شفافاً ومنفتحاً وشاملاً بهدف حشد الناس

وتولي أنغولا اهتماماً خاصاً بالسلامة على الطرق في جميع أنحاء الأراضي الوطنية وتتخذ مبادرات حاسمة لخفض معدلات الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق. وقد وافقت الحكومة في العام الماضي على الخطة الوطنية للسلامة والوقاية على الطرق 2023-2027، بما يتماشى مع التوصيات الإقليمية والقارية والدولية بشأن السلامة على الطرق، وذلك بهدف خفض عدد حوادث الطرق إلى النصف، ووضع البلد ضمن الدول الأفريقية العشر الأولى الأقل من حيث عدد حوادث الطرق. وتهدف الخطة إلى تحسين عملية تدريب سائقي المركبات، وتطوير ثقافة التوعية بشأن الطرق، وضمان الإدارة الفعالة وزيادة مستوى سلامة البنية التحتية والمركبات ومستخدامي الطرق. كما تسعى إلى تحسين وتوسيع نطاق إنقاذ ومساعدة ضحايا الحوادث من خلال تقليل عدد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق.

وختاماً، نود أن نؤكد مجدداً أنغولا بمواصلة تحسين السلامة على الطرق، سعياً إلى تحقيق الهدف الذي حدده عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، الذي يرمي إلى تحقيق هدف طموح يتمثل في الحيلولة دون حدوث ما لا يقل عن 50 في المائة من الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق بحلول عام 2030.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المغرب، منسق عملية التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع القرار A/78/L.78 المتعلق بتحسين السلامة على الطرق في العالم، على ما قام به من عمل.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في مجال السلامة على الطرق، إلا أن تحقيق السلامة على الطرق لا يزال من الأولويات التي تتطلب اهتماماً عاجلاً في عالمنا المعاصر. لقد سبق القول اليوم إن الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق تمثل مشكلة عالمية ملحة لها تأثير سلبي للغاية على التقدم الاجتماعي والاقتصادي وعلى قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة. ومن المهم الإشارة إلى دور المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق، الذي عُقد في عاصمتنا موسكو في عام 2009، والذي جمع وفوداً من

ولا يسعني أن أختتم كلمتي من دون أن أعرب عن شكر المملكة المغربية الجليل لجميع الوفود التي ساهمت بشكل بناء في إثراء مشروع القرار هذا طوال عملية التفاوض بشأنه. كما أود أن أعرب عن جليل الشكر لجميع الوفود التي شاركت بالفعل في هذه المبادرة، وأنطلع إلى رؤية التأييد والمشاركة من الوفود التي لم تفعل ذلك بعد.

السيد دا كروز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة حسنة التوقيت، وأن أهنئ أنتيغوا وبربودا والكاميرون والمغرب وتركمانستان على المبادرة بإعادة تقديم هذا القرار المهم المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم". وقد شاركت أنغولا بفخر في تقديم مشروع القرار هذا (A/78/L.78) للإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية التي توليها لهذا الموضوع المهم.

ووفقاً لإحصائيات منظمة الصحة العالمية لعام 2023، يلقى ما يقرب من 1.2 مليون شخص حتفه كل عام بسبب حوادث المرور على الطرق، بينما تعد الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق السبب الرئيسي لوفاة الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 29 عاماً. علاوة على ذلك، تكلف حوادث المرور على الطرقات معظم البلدان 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

تسعى الغاية 3-6 من أهداف التنمية المستدامة إلى خفض عدد الوفيات والإصابات العالمية الناجمة عن حوادث المرور على الطرق إلى النصف. ومن ناحية أخرى، تسعى الغاية 11-2 إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة: ومنهم النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. إن السلامة على الطرق هي مسألة إنمائية يجب معالجتها بطريقة شاملة وتتطلب مشاركة وتعاون من جانب العديد من أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل العاملين في مجالات النقل والبنية التحتية والشرطة والصحة والتعليم.

السلامة على الطرق في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتعد تلك الأهداف أساساً لاستراتيجية تحسين السلامة على الطرق في أوكرانيا التي اعتمدتها حكومة بلدا في عام 2020 والتي تهدف إلى الحد من الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق من خلال نهج متعدد الأوجه يركز على تحسين البنية التحتية للطرق، وإنفاذ قوانين المرور، وتعزيز تثقيف السائقين فضلاً عن إنكاء الوعي العام بشأن السلامة على الطرق.

إلا أن التقدم الذي أحرزناه قد تراجع بشدة بسبب غزو القوات الروسية لأوكرانيا واستخدامها الطرق الأوكرانية في هجماتها. وبالمثل كان تدمير بنيتنا التحتية كارثياً. فقد استهدفت المدفعية الثقيلة والألغام والطائرات المسييرة والقذائف طرقنا وجسورنا ودمرتها، حيث دُمرت آلاف الكيلومترات من الطرقات ومئات الجسور أو تضررت منذ بدء الغزو الشامل في فبراير/شباط 2022. على وجه التحديد، ونتيجة للأعمال العدائية، دمرت 25400 كيلومتر من الطرق الأوكرانية و 344 جسراً.

فكيف يمكننا الحديث عن سلامة الطرق في مدن لا توجد بها طرق؟ للأسف، يبدو أن ذلك هو الحال في كثير من المدن والبلدات الأوكرانية على طول الخطوط الأمامية في أراضيها. لكن وعلى الرغم من تلك التحديات، ما زالت أوكرانيا ملتزمة بالسلامة على الطرق. وتتخذ خدمات الطرق ووكالات إنفاذ القانون في بلدنا التدابير اللازمة لتحسينها في جميع أنحاء البلد. ونرى أيضاً أن التعاون والتضامن الدوليين في ذلك المجال أصبحا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتؤكد أوكرانيا التزامها بتحسين السلامة على الطرق على نطاق العالم فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.78.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) تكلم بالإنكليزية: أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/78/L.78،

150 دولة. وفي إعلان موسكو الذي اعتمد إبان ذلك، أوصت البلدان المشاركة بأن تعلن الجمعية العامة عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2011-2020. وفي وقت لاحق، قام الجانب الروسي بتيسير بدء إجراءات واسعة النطاق، في سياق العقد الأول، لتحقيق الاستقرار ومن ثم تقليل الوفيات المتوقعة نتيجة لحوادث المرور على الطرق.

كما أننا نؤيد الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بدور رائد في مساعدة البلدان على تنفيذها، بالشراكة مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق، السيد تود.

لقد أسفرت الخطوات التي اتخذها المجتمع العالمي بهدف الحد من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرقات عن نتائج إيجابية. ولوحظ إحراز تقدم كبير بين عامي 2010 و 2021 في الحد من تلك الوفيات بنسبة 50 في المائة في 10 بلدان - الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، بروني دار السلام، بيلاروس، ترينيداد وتوباغو، الدانمرك، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، النرويج واليابان.

كما شهد خمسة وثلاثون بلداً آخر انخفاضاً في الوفيات بنسبة تتراوح بين 30 و 50 في المائة. ولكن لن يحول بذل المزيد من الجهود في هذا المجال دون وفاة آلاف الأشخاص في حوادث الطرقات فحسب، بل سيدعم أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ونعرب عن خالص امتناننا لجميع الوفود التي شاركت بفعالية في المفاوضات بشأن مشروع القرار، ونود أن نشكر بشكل خاص زملاءنا من منظمة الصحة العالمية على إسهامهم الكبير في العمل على مشروع القرار. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تأييد القرار والانضمام إلى مقدميه.

السيد ليشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): ما برحت أوكرانيا تدعم دائماً الجهود الدولية والوطنية في مجال السلامة على الطرق، وترى أنه من المهم جداً التمسك بجميع الالتزامات المتعلقة بأهداف

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بفهمنا للإجراءات، سيدي الرئيس، كنا نعتقد أن بوسعنا ممارسة حق الرد في وقت سابق، ولكننا سنفعل ذلك الآن.

ونأسف مرة أخرى لاستغلال الوفد الأوكراني لهذا البند الموحد من جدول الأعمال لأغراض سياسية ولتوجيه اتهامات لا يمكننا قبولها. لقد قلنا مراراً وتكراراً أن السلطات الأوكرانية قد شنت حرباً على شعبها في عام 2014، لمجرد رغبته في التحدث باللغة الروسية. وقد شنت تلك الحرب أيضاً على البنية التحتية للمناطق المعنية. ومن المثير للدهشة أيضاً أن الوفد الأوكراني لم يشارك حتى في المفاوضات بشأن القرار 290/78، بل استغل ذلك المحفل لتوجيه الاتهامات. لقد واصلت السلطات الأوكرانية سياساتها اللاإنسانية، بما في ذلك شن عدة هجمات إرهابية على المدنيين الذين كانوا يقضون عطلتهم في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي خلال عطلة نهاية الأسبوع. سنواصل مناقشة هذه المسائل على المنابر ذات الصلة، لا سيما في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند 12 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 10/30.

وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتسوانا، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، طاجيكستان، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، كابو فيردي، كرواتيا، كمبوديا، كولومبيا، الكونغو، لاوس، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، مصر، ملديف، موناكو، هنغاريا، اليونان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.78 المعنون "تحسين السلامة على الطرق في العالم". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.78 (القرار 290/78).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب ممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات في ممارسة حق الرد تقتصر على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.